

WIPO/ACE/12/7 REV.

الأصل: الإنكليزية

التاريخ: 1 سبتمبر 2017

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017

أوجه التقاطع بين قانون الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص – ملخص عملي لمشروع الدليل

وثيقة من إعداد الدكتورة أنا بيل بينيت، قاضية سابقة في محكمة أستراليا الفدرالية، سيدني أستراليا، والسيد سام غراناتا، قاض بمحكمة الاستئناف في أنتويرب، بلجيكا، ومحكمة العدل في بنيلوكس، لوكسمبورغ

ملخص

أعد الدليل بشأن أوجه التقاطع بين قانون الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص، المزمع نشره من جانب مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو)، بهدف تزويد أعضاء الهيئة القضائية وممارسي مهنة القانون بصورة عامة بلمحة عن كيفية تطبيق القانون الدولي الخاص في منازعات الملكية الفكرية. وقد اتسم هذا الدليل بوضوح اللغة، وسهولة الاستعمال، وبساطة الشكل. وينبغي النظر إلى الدليل بوصفه خطوة هامة تساعد مستخدميه على حل القضايا المتعلقة بقانون الملكية الفكرية عبر الحدود. وليس في هذا الدليل ما يدعو إلى تفضيل منهج معين في مسائل المضمون القانوني، بل إنه، إذ يلقي الضوء على المسائل الأساسية في هذا المجال المعقد، إنما يهدف إلى مساعدة القضاة والمحامين في بلدان كثيرة مختلفة على اتخاذ قرارات مستنيرة.

أولاً. متى يلتقي القانون الدولي الخاص مع قانون الملكية الفكرية؟

1. أعد الدليل بشأن أوجه التقاطع بين قانون الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص، المزمع نشره من جانب مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو)، بهدف تزويد أعضاء الهيئة القضائية وممارسي مهنة القانون بصورة عامة بلمحة عن كيفية تطبيق القانون الدولي الخاص في منازعات الملكية الفكرية. وقد اتسم هذا الدليل بوضوح اللغة،

* هذه الوثيقة هي ملخص لمشروع دليل بشأن أوجه التقاطع بين قانون الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص، المزمع نشره من جانب مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو). ويمكن الاطلاع على الدليل (بالإنكليزية) على موقع الويبو التالي: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=382036

الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

وسهولة الاستعمال، وبساطة الشكل. وينبغي النظر إلى الدليل بوصفه خطوة هامة تساعد مستخدميه على حل القضايا المتعلقة بقانون الملكية الفكرية عبر الحدود. وليس في هذا الدليل ما يدعو إلى تفضيل منهج معين في مسائل المضمون القانوني، بل إنه، إذ يلقي الضوء على المسائل الأساسية في هذا المجال المعقد، إنما يهدف إلى مساعدة القضاة والمحامين في بلدان كثيرة مختلفة على اتخاذ قرارات مستنيرة.

2. وقد تلجأ أطراف النزاع إلى آليات مختلفة لحل النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية، مثل اللجوء إلى القضاء، والإجراءات الإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية، والإجراءات البديلة لتسوية النزاعات. وفي حالة الاتفاق على اللجوء إلى المحكمة، بينما أطراف النزاع أو حقوق الملكية الفكرية أو الأنشطة المعنية في دول أجنبية، فإن هذا قد يثير مسائل تتعلق بالقانون الدولي الخاص؛ مثل الآراء المتباينة فيما يتعلق باختصاص المحكمة، والقانون الصحيح الواجب التطبيق للدولة الأجنبية وكيفية تطبيقه، والاعتراف بالأحكام الأجنبية وإنفاذها. ومن شأن الطريقة التي تُعالج بها هذه المسائل في نزاعات الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية أن تحسن إنفاذ الملكية الفكرية، وأن تسهم في إمكانية التنبؤ بإجراءات المحكمة وحسمها، فضلا عن تفادي الشواغل الناجمة عن المسؤولية الزائدة أو غير الكافية، والحفاظ على الموارد العامة للمحاكم، والموارد الخاصة للأطراف، وأخيرا، تيسر إقامة العدل على النحو الواجب.

3. وتتسم الملكية الفكرية وقانون الملكية الفكرية بخصائص مميزة تثير شواغل محددة في القانون الدولي الخاص. فعلى الرغم من حرية تنقل الملكية الفكرية في العالم، فإن نطاق حمايتها يقتصر على إقليم محدد تحدده قوانين الملكية الفكرية الوطنية أو الإقليمية. إضافة إلى أن عددا من حقوق الملكية الفكرية قد نشأ عن إجراءات شكلية، مثل التسجيل أو المنح تضطلع بها سلطات إدارية عامة. وتُبرز هذه الخاصية للملكية الفكرية، التي تربطها ربطا وثيقا بسيادة الدولة أو بحيز السياسات العامة فيها، الطابع الإقليمي للملكية الفكرية وقانون الملكية الفكرية.

4. وقد أسهم الطابع الإقليمي المتأصل لقانون الملكية الفكرية، إلى جانب العمليات الاقتصادية المزدهرة للعولمة، والرقمنة، ووسائل النشر الميسرة، التي تعزز نشاط الملكية الفكرية عبر الحدود، في مواجهة رجال القانون، بصورة يومية، لقضايا يتداخل فيها قانون الملكية الفكرية مع القانون الدولي الخاص. مما يزيد من صعوبة إمكانية التنبؤ بالنزاعات المتعددة الدول وحسمها. وتسعى المحاكم جاهدة لتحديد العوامل الرابطة في الأنشطة عبر الحدود.

5. ويمثل جوهر تطبيق القانون الدولي الخاص في النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية في تمييز العناصر العابرة للحدود في النزاع. وعادة ما تشمل هذه العناصر الموقع الأجنبي لأحد طرفي النزاع أو كليهما؛ وحق الملكية الفكرية المحمي؛ والنشاط المخالف لقانون الملكية الفكرية؛ وأثر النشاط محل الشكوى أو الأضرار الناجمة عنه.

6. وتبين الأمثلة التالية قضايا تتعلق بالقانون الدولي الخاص قد تنشأ في نزاعات الملكية الفكرية:

- النزاعات غير التعاقدية المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية: يمتلك الطرف (أ) حق المؤلف في سيناريو فيلم في الدولتين (س) و(و). وقد انقضت مدة حماية حق المؤلف في الدولة (ز)، ودخل المصنف في الملك العام. يقوم الطرف (ب)، المقيم في الدولة (ز)، بتوزيع الفيلم على الإنترنت عن طريق خادم موجود في الدولة (ز)، ومن ثم أصبح الفيلم متاحا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدولتين (س) و(و). أقام الطرف (أ) دعوى في الدولة (س) حيث يقيم، وحيث لا يزال حقه كمؤلف ساريا، وطالب بتعويضات جزاء التعدي الذي حدث في الدول (س) و(و) و(ز).
- النزاعات التعاقدية للملكية الفكرية ومسائل تتعلق بصلاحيات الملكية الفكرية: أبرم الطرفان (أ) و(ب)، المقيمان في الدولتين (س) و(و) على التوالي، اتفاق ترخيص يتعلق بتوزيع السلع المنتجة باستخدام تكنولوجيا مسجلة ببراءتين ملك للطرف (أ) في الدولتين (س) و(و). يخضع الترخيص لقانون الدولة (س). نشأ نزاع بشأن

إخلال مزعوم لاتفاق الترخيص، وأقام الطرف (أ) دعوى في الدولة (س) حيث يقيم بصفة اعتيادية، وادعي تعدي الطرف (ب) على البراءة في الدولتين (س) و(و). بينما أقام الطرف (ب) ادعاء مقابل مفاده عدم صلاحية براءة الطرف (أ) في كلتا الدولتين.

7. وفي هذا النوع من القضايا، تقرر المحكمة أولاً ما إذا كانت تمتلك الاختصاص القضائي للفصل في النزاع. فإذا كان الأمر كذلك، تحدد نطاق المسألة محل النزاع الواقع ضمن اختصاصها. في المثال الأول، هل المحكمة مختصة فيما يتعلق بالتعدي في الدول (س) و(و) و(ز) أم ان اختصاصها يقتصر على الدولة (س)؟ وفي المثال الثاني، هل المحكمة في الدولة (س) مختصة بالنظر في الادعاء المقابل للطرف (ب) بشأن بطلان البراءتين في الدولتين (س) و(و)؟

8. وما أن تقرر المحكمة أنها مختصة بالفصل في النزاع، سيتعين عليها تحديد القوانين التي ستطبق على النزاع. وفي هذه الأمثلة، أي القوانين ستطبقها المحكمة في الدولة (س)؟ قوانين الدول (س) و(و) و(ز) أم قوانين الدولة (س) فحسب؟

9. وما أن تصدر المحكمة المختصة حكمها وفقاً للقانون الواجب التطبيق، تُثار مسألة الاعتراف بهذا الحكم وإنفاذه في الخارج. في المثال الأول، إذا رأت المحكمة في الدولة (س) أن تعدياً قد وقع في الدولتين (س) و(و)، وأمرت الطرف (ب)، الذي يمتلك أصولاً في الدولة (ز)، بدفع تعويضات، فهل ستعترف المحكمة في الدولة (ز) بهذا الحكم وتنفذه؟

ثانياً: كيف يُنظم التقاطع بين القانون الدولي الخاص وقانون الملكية الفكرية في مختلفة الأطر القانونية

ألف. قواعد القانون الدولي الخاص التي تنظم علاقات الملكية الفكرية

10. تتطرق العديد من صكوك القانون الدولي الخاص إلى دعاوى الملكية الفكرية عبر الحدود. وقد تناول مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH) مؤخراً التقاطع بين قانون الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص، في اتفاقية لاهاي بشأن اتفاقات اختيار المحاكم، وفي مبادئ لاهاي بشأن اختيار القانون في العقود التجارية الدولية¹.

11. وقد أبرم عدد من الصكوك الإقليمية فيما بين الدول التي لها تقاليد قانونية مشتركة أو قرب جغرافي، لكنها تتباين في معالجتها للملكية الفكرية. فمن جهة، تخلو بعض هذه الصكوك من أية قواعد محددة لنزاعات الملكية الفكرية، ومن ثم تطبق القواعد العامة للقانون الدولي الخاص على هذه النزاعات، بينما تنص بعض الصكوك الإقليمية، من جهة أخرى، على قواعد محددة للقانون الدولي الخاص لمعالجة هذه النزاعات. على سبيل المثال، تتناول لائحة الاتحاد الأوروبي، ولائحة بروكسل الأولى ثانياً² ولائحة روما الأولى³ والثانية⁴، على وجه التحديد، التقاطع بين القانون الدولي الخاص والملكية الفكرية.

باء. قواعد القانون الدولي الخاص في صكوك الملكية الفكرية

12. يهدف النظام الدولي للملكية الفكرية إلى تيسير حماية الملكية الفكرية عبر الحدود، من خلال الجمع بين نهج متعددة. ويشمل ذلك تأكيد الطابع الإقليمي لحقوق الملكية الفكرية، ومواءمة القوانين الوطنية للملكية الفكرية، من خلال وضع معايير دنيا، ومعاملة أصحاب الملكية الفكرية الأجانب ذات المعاملة الحسنة التي يتلقاها رعايا هذه الدول.

¹ انظر الوثيقة "WIPO/ACE/12/8" أعمال مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود" متاحة على الرابط: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=374156

² لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2012/1215 للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي المؤرخة في 12 ديسمبر 2012 بشأن الولاية القضائية والاعتراف بالأحكام وإنفاذها في المسائل المدنية والتجارية (إعادة صياغة).

³ اللائحة رقم 2008/593 للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي المؤرخة في 17 يونيو 2008 بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية.

⁴ اللائحة رقم 2007/864 للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي المؤرخة في 11 يوليو 2007 بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات

غير التعاقدية.

13. وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام التي تتناول صراحة المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الخاص نادرة. وتنص المادة 5(2) من اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية على أن "نطاق الحماية وكذلك وسائل الطعن المقررة للمؤلف لحماية حقوقه يحكمها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها دون سواه" (قانون محل الحماية). وتتضمن اتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجات التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري أحكاماً مماثلة .

ثالثاً: ما المحكمة المختصة بالفصل في النزاع؟

14. تتحدد المحكمة المختصة بالفصل في نزاع يتعلق بالملكية الفكرية وفقاً لأحكام القانون الدولي الخاص بالدولة التي توجد فيها المحكمة، وقد يتأثر هذا التحديد كذلك بصكوك القانون الدولي الخاص وقانون الملكية الفكرية الدولية أو الإقليمية. ومن غير المستبعد أن توجد محاكم في أكثر من دولة مختصة بالفصل في نزاع ما، مما يتيح للمُطالب في الواقع فرصة اختيار المحكمة.

ألف. أساس الاختصاص القضائي

(أ) المدعى عليه المقيم في الولاية القضائية

15. من النهج الشائعة أن تكون الولاية القضائية على المدعى عليه لمحكمة الدولة التي يقيم فيها.

16. ومع تزايد عدد الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الخاصة بالملكية الفكرية، باتت النزاعات التي تشمل عدداً من المدعى عليهم المقيمين في دول مختلفة أكثر شيوعاً. ومع تعدد المدعى عليهم المتورطين في نزاعات تتعلق بالملكية الفكرية، قد يكون خيار مقاضاة أحدهم أمام محاكم الدولة التي يقيم فيها مطروحاً.

(ب) المدعى عليه غير المقيم في الولاية القضائية

17. وإذا كان أحد الأطراف مقيماً أو موجوداً خارج الدولة، يجب الالتزام بمجموعة من القواعد لإبلاغ هذا الطرف على نحو سليم. وفي يتم إبلاغ المدعى عليه خارج الدولة وإحضاره ضمن نطاق ولاية المحكمة، يجب أن تكون هناك صلة كافية بين النزاع والدولة. على سبيل المثال، من غير الملائم عموماً أن تفصل محكمة في دولة ما في نزاع لا يمت لتلك الدولة بأية صلة.

18. وبصفة عامة، قد تشمل العوامل الرابطة، المنصوص عليها في قواعد المحكمة، إجراءات:

- تستند إلى سبب الدعوى الناشئ في الدولة؛
- تستند إلى إخلال بعقد أبرم في الدولة أو عقد أبرم أو يحكمه قانون الدولة؛
- تنطوي على مخالفة لتشريعات هذه الدولة؛
- تتعلق بممتلكات في تلك الدولة؛
- تشمل أفعال ضارة أو مخلة بواجب قانوني في هذه الدولة.

19. ومن النهج الشائعة وجود استثناءات من الاختصاص الشخصي للمحكمة. وقد تشمل هذه الاستثناءات: سند ملكية ممتلكات أجنبية؛ وحضانة الدول الأجنبية؛ والحضانة الدبلوماسية. وقد يشكل أيضاً سند أو مشروعية الممتلكات غير المنقولة (التي قد تشمل حقوق الملكية الفكرية) استثناء، استناداً إلى أنه حق أنشأته دولة أجنبية؛ لذلك قد لا تكون المحكمة المختصة بالفصل في دعاوى الملكية أو دعاوى الحقوق في الملكية الفكرية الأجنبية.

(ج) اتفاقات اختيار المحاكم

20. ربما سبق اتفاق الأطراف على مكان البت في أي نزاع ينشأ عن العقد. وتُعرف هذه الاتفاقات باتفاقات اختيار المحكمة أو اختيار الاختصاص القضائي أو اختيار مكان المحكمة. ومع ذلك، قد لا يكون لاتفاق اختيار المحكمة أي تأثير على الولاية القضائية على تسجيل أو على صحة حقوق الملكية الفكرية؛ إذ إنها من المسائل التي تخضع حصريا لولاية للمحاكم.

(د) الخصائص المميزة لقضايا الملكية الفكرية

21. ويعتمد وجود العوامل الرابطة على التشريعات ذات الصلة. ويتعين على المحكمة أن تحدد أولا ما إذا كان النظام الأساسي للملكية الفكرية يتضمن أحكاما تتعلق بتحديد الولاية القضائية الإقليمية. وقد تتداخل العوامل التي تربط المحكمة والنزاع بشأن تحديد الولاية القضائية إلى حد ما مع العوامل التي تحدد المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الخاص الموضوعي، مثل هل حدث التعدي أم لا.

22. وقد يتأكد وجود روابط مع المحاكم:

- حيث يوجد الشخص المتعدي فعليا؛
- حيث يحدث الضرر، وقد يكون في مكان صاحب حق المؤلف؛
- حيث يمكن للأشخاص الحصول على أو عرض المصنف المحمي بموجب حق المؤلف؛
- حيث يوجد الجمهور المستهدف للموقع الإلكتروني؛
- حيث تتم العملية التقنية التي تتيح مشاهدة المصنف المحمي بحق المؤلف على الإنترنت؛ أو
- حيث توجد البيانات فعليا (موقع الخادم).

23. وفي هذه الحالات، يتوقف تحويل الولاية القضائية لمحكمة بعينها إلى حد بعيد على مدى الاتساع أو الضيق الذي تُفسر به هذه العوامل الرابطة وتُطبق، وقد لا يتسم تحليل هذه العوامل دائما بالدقة. ونأمل أن تحفز طبيعة حقوق الملكية الفكرية إجراء تحليل مختلف للولايات القضائية. وفي حين أن إمكانية الحصول على عمل محمي ببراءة يُعد كافيا (تبعاً لقانون هذه الدولة) لمنح الولاية القضائية في قضايا التعدي على حق المؤلف على الإنترنت، فإن الأمر قد لا يسير على هذا النحو في قضايا العلامات التجارية، التي تحتاج إلى عوامل ربط أقوى، من قبيل "استهداف" الولاية القضائية الإقليمية.

24. الولاية القضائية فيما يتعلق بصحة الملكية الفكرية أو تسجيلها: من المسلم به عموماً في مجال الملكية الفكرية أن صحة هذه الحقوق وتسجيلها مسألة متروكة "برمتها" لمحكمة الدولة التي يُلمس فيها أو تم فيها التسجيل، بغض النظر عن محل إقامة أطراف الدعوى، أو أية عوامل ربط مع دول أخرى؛ ذلك أن حقوق الملكية الفكرية المسجلة حقوق إقليمية، يُحول المالك بموجبها حقوقاً معينة في الولاية القضائية التي سُجلت فيها الملكية الفكرية فيها فحسب.

25. وفي حالة حقوق الملكية الفكرية غير المسجلة، مثل حق المؤلف، التي هي أيضاً حقوق إقليمية، لكن ممارستها لا تتطلب أي إجراء إداري عام. وقد تكون المحاكم أكثر استعداداً للبت في دعاوى التعدي على الملكية الفكرية الأجنبية، لاسيما عندما لا تكون صحة هذه الحقوق موضع طعن. وقد ينشأ عن هذه الحقوق أيضاً قضايا تتعلق بالملكية، تُحول فيها الولاية القضائية وفقاً للقواعد العامة المنظمة لهذا الأمر.

26. الولاية القضائية على العقود: في النزاعات التعاقدية المتعلقة بالملكية الفكرية يجوز جملة أمور من بينها مقاضاة المدعى في مكان أداء الالتزام المعني. وتجدر الإشارة إلى أن التقاطع بين النزاعات التعاقدية والمسائل المتعلقة بصحة حقوق الملكية الفكرية أو تسجيلها، التي تختص المحاكم دون غيرها بالنظر فيها، من المجالات القانونية المعقدة التي لا تزال قيد التطوير، وتُتخذ فيها القرارات تبعاً لكل حالة على حدة.

باء. هل المحكمة ليست المحفل المناسب؟ (عدم ملاءمة المحكمة)

27. وفي بعض الولايات القضائية، يجوز للمحكمة، حتى وإن كانت مختصة بالنظر في نزاع ما، أن ترفض البت في النزاع استناداً إلى أنها دون شك ليست المحفل المناسب.

28. ويجوز للمحكمة أن توقف الدعوى بصفة نهائية أو لفترة محددة. ويحدد القانون الوطني الاختبار الذي يمكن تطبيقه، وقد يكون على سبيل المثال:

- هل المحكمة دون شك "محفل غير مناسب"؟
- هل الإجراءات جائرة أو كيدية، أو هل أسيء استعمال الإجراءات القضائية؟
- هل توجد محكمة أخرى تُعد "المحفل الطبيعي"، أو "المحفل الأكثر ملاءمة"؟

29. وتشمل الاعتبارات ذات الصلة ما يلي:

- هل توجد إجراءات موازية قيد التنفيذ؛
- هل سبل الانتصاف متاحة في المحكمة الأجنبية؛
- ما القانون الذي سيحكم النزاع؛ و
- مكان الأطراف والشهود والأضرار.

رابعاً. ما القوانين التي ستطبقها المحكمة؟

30. المسألة الثانية التي تواجه المحكمة في القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية عبر الحدود هي تحديد القانون الواجب التطبيق على القضية.

31. وعندما تنظر المحكمة المختصة في قضية تشمل على عنصر أجنبي، يتعين عليها القيام بعملية متعددة الخطوات لتحديد القانون المنطبق على هذا العنصر. وتتلخص هذه العملية في الاختيار من بين مجموعات مختلفة من القوانين.

32. ترجمة الوضع القائم إلى مسألة قانونية: والخطوة الأولى للبت في المسألة هي ترجمة الوضع القائم إلى مسائل قانونية واضحة. ومع أن استنباط المسائل القانونية المحددة للمطالبة والمطالبة المقابلة قد يبدو أمراً جلياً، إلا أنه ليس من النادر أن تتجاهل الأطراف هذه المسائل الأولية التي تحتاج إلى إجابة قبل البت في المطالبات/المطالبات المقابلة في حد ذاتها.

33. تحديد طبيعة العلاقة القانونية: ربما يكون قد سبق بالفعل تناول هذه الخطوة عند تقدير صلاحية المحكمة للبت في قضية ما. ومع ذلك، يجب على المحكمة، مرة أخرى، أن تحدد بجلاء المسائل القانونية الأساسية بلغة قانونية دقيقة، وأن تُصنف المسألة القانونية في فئة راسخة من فئات القانون. ومن المرجح جدا توصيف المسألة القانونية في فئة مستقلة ومتميزة من القانون، وهو ما قد يسفر في الخطوة التالية من العملية عن اختيار متميز مماثل للقاعدة القانونية. وقد يقتضي التوصيف القانوني تجزئة كل مسألة قانونية إلى نقاط منفصلة تخضع كل منها لقواعد مختلفة خاصة بالقانون الواجب التطبيق.

34. القواعد الإلزامية المطلقة واختيار القواعد القانونية: بشكل عام، يمكن تعريف القواعد الإلزامية المطلقة بأنها قواعد تكتسي أهمية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو قواعد هامة للسياسات العامة، بحيث لا يمكن تجاهلها رغم الطابع الدولي للنزاع.

35. وفي حالة عدم وجود أحكام إلزامية مطلقة، يتحدد القانون الواجب التطبيق بحسب اختيار القانون. وتنظم قواعد اختيار القانون مسألة القانون المنطبق، لكنها لا تنظم المسألة القانونية في حد ذاتها.

36. وتستفيد قواعد اختيار القانون من العوامل الرابطة. وتعد هذه العوامل عنصراً أساسياً في قواعد اختيار القانون، يواجه المحكمة نحو القانون الواجب التطبيق.

37. وفيما يتعلق بقضايا محددة، قد تُطبق القواعد التالية لاختيار القانون:

- فيما يتعلق بملكية حق الملكية الفكرية وقابليته للتحويل، يمكن التمييز بين الحقوق المسجلة والحقوق غير المسجلة. في حالة الحقوق غير المسجلة (مثل حق المؤلف) يمكن تطبيق قاعدتين لاختيار القانون: إما قانون "الموطن الرئيسي" لمبدع المحتوى؛ حيث أُنتج المصنف بموجب علاقة تعاقدية، أو القانون المنطبق على العقد. كما توجد قاعدتان لاختيار القانون يمكن تطبيقها على الحقوق المسجلة: القانون المنطبق على العقد الذي نشأ عنه إنتاج المصنف المسجل بموجب علاقة تعاقدية؛ أو قانون دولة التسجيل.
- فيما يتعلق بالمسائل التعاقدية، يجب أن يسود مبدأ استقلالية الأطراف.
- فيما يتعلق باستخدام الملكية الفكرية كحق ضمني، تكون قواعد اختيار القانون أكثر تعقيداً وتنوعاً. ويميز القانون النموذجي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) بين قواعد اختيار القانون في الجوانب المتعلقة بالملكية والجوانب التعاقدية للحق الضمني في الملكية الفكرية.

38. اختيار الأطراف للقانون: غالباً ما يتفق الطرفان على القانون الواجب التطبيق على النزاع، وفي حال تم ذلك، يتعين على المحكمة تطبيق هذا القانون، باستثناء الحالات التي يكون فيها استقلال الأطراف مقيداً، على الأخص بفعل تطبيق القواعد الإلزامية المطلقة. ويختلف مدى اتفاق الأطراف على القانون الواجب التطبيق باختلاف الولايات القضائية. على سبيل المثال، تخضع القضايا المتعلقة بصحة تسجيل العلامات التجارية الوطنية عادة لقانون دولة التسجيل، وبالتالي لا يكون للأطراف الحق في اختيار قانون آخر في هذا الصدد.

39. تنفيذ القانون الواجب التطبيق: تحدد العملية المتعددة الخطوات المذكورة أعلاه القانون المنطبق على النزاع.

40. وقد تواجه المحكمة مشاكل مختلفة عند تنفيذ العملية المتعددة الخطوات، أهمها الرد إلى قانون محلي (*renvoi*) وليس من غير المألوف عند تطبيق هذه العملية أن يحيل القانون (الأجنبي) الواجب التطبيق القاضي إلى قانون المحكمة. وفي مثل هذه الحالة قد تجد المحكمة نفسها في دائرة مغلقة. وتهدف نظرية الرد إلى قانون محلي كسر هذه الدائرة، وتقضي بوقف المحكمة البحث عن القانون الواجب التطبيق بعد أول مرة يتم فيها الرد.

41. العدول عن العملية المتعددة الخطوات هو استثناء لاعتبارات السياسات العامة. وفي حالة حدوث ذلك، سيسمح القانون الدولي الخاص للمحكمة أن تنحي جانباً القانون المنطبق عملاً بقواعد اختيار القانون.

خامساً. كيف يمكن الاعتراف بالحكم وإنفاذه في دولة أخرى؟

42. إذا قررت المحكمة أنها مختصة، وأصدرت حكماً في النزاع وفقاً للقانون المنطبق، قد تُثار مسألة أخرى بشأن إمكانية الاعتراف بهذا القرار وإنفاذه في دولة أخرى وكيف يتم ذلك. ويحدث هذا كثيراً في حالة وجود المدعى عليه، الذي صدر ضده حكم، في دولة أخرى أو امتلاكه أصولاً في دولة أخرى.

43. والمبدأ العام للاعتراف هو عدم تجدد النزاع بين الأطراف نفسها بشأن المسألة نفسها. وإذا أمكن إثبات أن الدولتين تطبقان قوانين مختلفة على المسألة ذاتها، فقد يشكل ذلك سبباً لعدم الاعتراف بالحكم الأجنبي في بعض الولايات القضائية. وفيما عدا هذا، تُفرض الجمالة الدولية والمبدأ العام المبين أعلاه إلى الاعتراف بالحكم الأجنبي.

44. ويعمل الإنفاذ على تعزيز الاعتراف بالحكم، ذلك أن أثر الحكم الصادر عن محكمة أجنبية في الدولة التي سيُنفذ فيها سيكون هو نفسه كما في الدولة التي صدر فيها.

45. ويخضع الاعتراف بحكم صادر عن محكمة أجنبية وإنفاذه لقانون الدولة المتلقية للطلب. ولا تقوم المحكمة الموجه إليها الطلب بدراسة ما إذا كان الحكم الصادر عن محكمة أجنبية له ما يسوغه، أو نتج عن تطبيق سليم للمبادئ القانونية.

46. ولا تعترف أي محكمة عموماً بحكم صادر عن محكمة أجنبية وتنفذه إلا إذا استوفيت شروط معينة: أن تمارس محكمة المنشأ مبدأ "الولاية القضائية الدولية"؛ أن يكون القرار نهائياً وباتاً؛ وأن يستند القرار إلى أسس موضوعية؛ وأن تتطابق الأطراف. وتشترط بعض الولايات القضائية ضرورة أن ينص الحكم أيضاً على تعويضات بمبلغ ثابت.

47. وقد ينص قانون الدولة المتلقية للطلب تحديداً على إنفاذ أحكام صدرت عن محاكم في بلدان معينة، إما من خلال النهج القانوني الذي وضع نظاماً لتسجيل أحكام صدرت عن محاكم بعينها في عدد محدود من الدول الأجنبية؛ أو من خلال نهج المعاملة بالمثل، حيث تتحقق محكمة الدولة المتلقية للطلب مما إذا كانت دولة المنشأ تمنحها المعاملة بالمثل.

48. وتتشابه في القانون العام الأسباب التي تجيز إلغاء تسجيل حكم صادر عن محكمة أجنبية مع أسباب رفض محكمة ما الاعتراف بحكم صادر عن محكمة أجنبية أو إنفاذه. وقد تشمل هذه الأسباب ما يلي:

- الحصول على الحكم بالتدليس؛
- التصير في منح المتهم عدالة طبيعية / أو عدم محاكمته وفق الأصول القانونية / أو عدم منحه محاكمة عادلة في الإجراء؛
- أن يخالف إنفاذ الحكم السياسة العامة؛
- الفصل بالفعل في النزاع في دولة أخرى أو في الدولة المتلقية للطلب، وصدرت أحكام مختلفة مما أدى إلى أحكام متضاربة؛ و
- أن يكون المدعى عليه دولة أجنبية، ما لم ينشأ النزاع الأصلي عن فعل وقع خارج نطاق ممارسة سلطاتها العامة.

49. وثمة قوانين أخرى للدولة تُجيز للمحكمة رفض الإنفاذ في ظروف أخرى.

سادساً. القضايا المتعلقة بالتعاون الإداري أو القضائي

50. وقد تنشأ صعوبات في المعاملات أو النزاعات المدنية أو التجارية عبر الحدود إذا كان المدعى عليه مقبلاً، أو كانت الأدلة موجودة خارج الدولة التي أقيمت فيها الدعوى؛ وإذا أصدرت دولة أجنبية الوثائق العامة الضرورية؛ أو إذا أُقيمت دعاوى موازية ناشئة عن النزاع نفسه في دول مختلفة، وذلك لأن لكل دولة نظمها القانونية والإدارية الخاصة بها. ويقوم مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتطوير الاتفاقيات بغية تيسير التعاون من خلال مختلف الآليات. وتسمح هذه الاتفاقيات للهيئات الإدارية الوطنية وللمحاكم بجملة أمور من بينها، جمع الأدلة في الخارج، والاعتراف بالوثائق العامة الأجنبية، وإرسال الوثائق للتبليغ في الخارج بكفاءة أكبر⁵.

[نهاية الوثيقة]